

الأمم المتحدة

اللجنة الخامسة

الجلسة ١٨

المعقودة يوم الثلاثاء

١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣

الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
الوثائق الرسمية

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

الرئيس:

السيد حديد

(الجزائر)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: النظام الموحد للأمم المتحدة* (تابع)

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢١ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٥ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة (تابع)

* معالجة البنود في آن واحد.

../..

Distr.GENERAL
A/C.5/48/SR.18
3 January 1994
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب إدراج التوصيات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التوصيات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: النظام الموحد للأمم المتحدة (تابع) A/48/30 و Corr.1، A/C.5/48/4، A/C.5/48/17، (A/C.5/48/18)

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (تابع) A/48/9، A/48/517، (A/C.5/48/18)

١ - السيد بلحاج عامور (رئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية): أجاب عن الأسئلة التي طرحتها الدول الأعضاء أثناء النقاش. فقال إن العديد من الوفود كانت على حق في إشارتها إلى أن ولاية لجنة الخدمة المدنية الدولية تمتد إلى ما يتجاوز المسائل المتصلة حصراً بأجور الموظفين، وأنها، في نطاق أعمالها، تخصص للمشكلة العامة المتعلقة بإدارة الموظفين، مكاناً يتزايد اتساعاً. وأشار إلى أن بعض الدول الأعضاء الأخرى رأت أنه لا يجب إشغال الجمعية العامة بمسألة تدابير حث للمديرين وموظفي الفئات العليا على دراسة اللغات في سنة لا تشكل فيها مسائل الموظفين جزءاً من برنامج عملها؛ ومع ذلك ترى لجنة الخدمة المدنية أن توصيتها التي يمكن بموجبها لأجهزة أخرى أن تعتمد بسرعة الأحكام التي اعتمدتها الجمعية العامة فيما يتصل بالأمم المتحدة تستحق الدراسة بدون إبطاء.

٢ - وأضاف أن بعض الوفود أشارت إلى الصلة القائمة بين جدول المرتبات الأساسية/الدنيا وطريقة حساب علاوة التنقل والمشقة. وهذه المسألة سوف تدرس تفصيلاً عندما تقدم اللجنة إلى الجمعية في دورتها الحادية والخمسين، تقريراً عن تسوية مقر العمل التي تربط طريقة الحساب المذكورة بالجدول المذكور؛ وفي غضون ذلك، فإنها تكون قد درست نظام علاوات التنقل والمشقة في ضوء الخبرة المكتسبة من عملية تطبيقه الفعلي.

٣ - وذكر أن إحدى المسائل التي طرحت تتعلق بالتوصية المقدمة إلى منظمة العمل الدولية بوجوب التقيد بالنظام المشترك بشأن الدرجات التكميلية التي يمنحها بما يتجاوز جدول هذا النظام. وقال إن على مجلس إدارة منظمة العمل الدولية أن تقرر، خلال الأسبوع الجاري، إلغاء هذه المنحة للموظفين الذين يتم تعيينهم اعتباراً من أول شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ وسيطلب إلى مديره العام أن يعتمد إلى اقتراح طرق إلغاء هذه المنحة ابتداءً من أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، بالنسبة للموظفين القائمين على العمل حالياً.

٤ - وفيما يتعلق بتطبيق نتائج الدراسة الاستقصائية المتعلقة بظروف استخدام موظفي فئة الخدمات العامة في باريس، فإن المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) خول المدير العام سلطة تطبيق جدول المرتبات والتعويضات العائلية التي اقترحتها لجنة الخدمة المدنية الدولية على موظفي هذه الفئة والفئات المتصلة بها، ابتداءً من أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

(السيد بلحاج عامور)

٥ - وأشار إلى أن بعض الوفود سألت عما إذا كان حكم المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية المتعلق بالدراسة الاستقصائية عن ظروف استخدام موظفي فئة الخدمات العامة في جنيف، ستترتب عليه آثار في النظام الموحد. وإلى أي مدى تم استدراج لجنة الخدمة المدنية الدولية إلى الاشتراك في الدفاع عن الطريقة المستخدمة. وقال إن أمانة لجنة الخدمة المدنية الدولية قد نقلت إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية معلومات عن الدراسة الاستقصائية، دون أن تتدخل اللجنة مباشرة في شرح طريقة استثمار استنتاجات هذه الدراسة الاستقصائية.

٦ - وأوضح أن أكثر المسائل عسرا بالنسبة للجنة هي مسألة الأجور الداخلة في حساب المعاش التقاعدي لموظفي الخدمات العامة. فبعد دراستها على مدى أعوام عديدة، اتفقت اللجنة والمجلس المشترك على الطريقة الواجب اتباعها وعلى الجدول الزمني لتطبيقها. ويبدو أن التوصيات التي توصلوا إليها قوبلت بالترحيب، بوجه عام، من جانب اللجنة الخامسة، التي بات بإمكانها، بالتالي أن تتصرف بسرعة في تأمين ما فيه مصلحة الجميع.

٧ - واستطرد قائلا إن رئيسة اتحاد رابطات الموظفين الدوليين أكدت أنه ينبغي أن يعهد بالمسائل الموكلة إلى لجنة الخدمة المدنية الدولية إلى جهاز مستقل، نزيه ومحايِد - مما يدل ضمنا، على أن الحالة الحاضرة ليست كذلك. فأوضح أن هذا النوع من التلميح الذي يتردد بدون انقطاع قد حسم أمره بصورة نهائية في أثناء الاستعراض الأخير لعمل اللجنة، التي تم الاعتراف بموضوعيتها. أما فيما يتعلق بالنقاط الأخرى التي أثارها اتحاد رابطات الموظفين الدوليين، فقد تناولتها لجنة الخدمة المدنية الدولية في محادثاتها مع جميع الأطراف المعنية. وهي تعلق أهمية كبيرة جدا على الحوار، وهذا هو السبب الذي دفعها إلى إنشاء أفرقة العمل بهدف إجراء تحليل متعمق للمسائل الهامة ومحاولة إيجاد قاعدة متفق عليها بين مختلف الأطراف. وبالطبع، فإنه لا يمكن لهذه الصيغة أن تعطي نتائج طيبة ما لم يحترم كل طرف وجهة نظر الطرف الآخر. وهي تستبعد أية حالة يتصور فيها الأعضاء أن الحوار هو بمثابة تبادل للانذارات التهديدية. وفيما يتعلق باتحاد رابطات الموظفين الدوليين، أعلن أنه ما زال يساهم في أعمال بعض أفرقة العمل وأعرب عن أمنيته في أن يبدأ الاتحاد في الاشتراك الكامل في أعمال اللجنة، في أقرب وقت ممكن.

٨ - وفي ختام بيانه، شكر السيد بلحاج عامور أعضاء اللجنة لالتزامهم بمبادئ النظام الموحد ولدعمهم توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية. وأعلن أن هذه اللجنة ستلتقى معلومات عن جميع المسائل والاقتراحات المطروحة عليها وستستمر في بذل جهودها من أجل تعزيز النظام الموحد عن طريق إيجاد التوازن الأكثر عدالة بين جوانب قلق الدول الأعضاء، وقلق الأجهزة المعنية وقلق الموظفين الذين يعينهم الأمر.

٩ - السيد إينوماتا (نائب رئيس مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة): قال إنه مسرور لأن التوصيات التي تم الاتفاق عليها بين لجنة الخدمة المدنية الدولية والمجلس المشترك لتسوية مسألة الأجور الداخلة في حساب المعاش التقاعدي لموظفي فئة الخدمات العامة قد لاقت ترحيباً جيداً. ومع أن خيار اعتبار نسبة ٦٦,٢٥٪ من الأجور الداخلة في حساب المعاش التقاعدي بوصفها أساساً لحساب إجمالي المرتب هو، في نظر بعض الموظفين أكثر صعوبة للقبول من طريقة استبدال الإيرادات أو طريقة وضع جدول موحد للاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين في عام ١٩٩٧، فإنه لا يجب التشكيك بنتيجة المفاوضات الطويلة والصعبة. ومن المستصوب إلى أقصى الحدود أيضاً أن توافق اللجنة بكامل أعضائها على الحل الذي توصلت إليه الهيئتان.

١٠ - وذكر أن بعض الوفود طالبت بوجوب حساب نتائج التقديرات الاكتوارية، في المستقبل، بدولارات الولايات المتحدة. وعملاً بما طلبته الجمعية في قرارها ٢٠٣/٤٧، سيستعرض المجلس المشترك المسألة في عام ١٩٩٤. واضعاً في اعتباره وجهات نظر لجنة الاكتواريين ولجنة مفوضي الحسابات. ومن جهة أخرى، فإن الملاحظات المتعلقة باستثمارات الصندوق الموحد وإيراداتها قد وضعت موضع الاعتبار اللازم. ولكن المسألة ستعالج بطريقة أكثر تفصيلاً في عام ١٩٩٤.

١١ - السيدة غواكوشيا (كوبا): قالت إنها ترحب بجميع التوصيات الواردة في تقارير لجنة الخدمة المدنية الدولية والمجلس المشترك. وأعلنت أن وفدها تخامره، فقط بعض الشكوك حول الاقتراحات الواردة في الفقرة ٨٥ من تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية، وقالت مع ذلك، بيد أن هذه الشكوك لا بد من أن تتبدد بنتيجة المشاورات غير الرسمية بشأن هذه المسألة، التي تأمل الاشتراك فيها.

١٢ - الرئيس: أشار، في معرض تحدّثه بالنيابة عن مكتب اللجنة، إلى أهمية الحوار مع نقابات الموظفين، شريطة أن يجري هذا الحوار في جو هادئ. وقال إن تواجد بعض الممثلين وكفاءتهم لا يمكن التشكيك بأهميتها. كذلك، فإن حديث أحد الممثلين النقابيين عن صحة الانتخابات التي شرعت فيها اللجنة في دورتها السابعة والأربعين هي مكررة وغير مقبولة. إثر انتهائه من هذا الحديث، اقترح الرئيس اعتبار أن اللجنة قد أنجزت مناقشتها العامة للبندين ١٢٨ و١٢٩ من جدول الأعمال.

١٣ - فتقرر ذلك.

البند ١٢١ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع) [A/48/277، A/48/281، A/48/428، A/48/252، A/48/16 (الجزء الأول) و (الجزء الثاني)]

١٤ - السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن ٤٠ عاما من مضارعة بين القوتين العظميين، حظيت المشاغل السياسية فيها بالأولوية على المشاكل الإدارية، قد تركت المنظمة مرهقة بعبء بيروقراطي ثقيل، يعتبر من الكماليات التي لم يعد بوسعها السماح بممارستها في هذا الوقت الذي تتضاعف فيه مهامها وتفتحت فيه إمكانيات لم يسبق لها مثيل لأعمال متضافرة يضطلع بها المجتمع الدولي، شريطة أن يعرف كيف يدير برامجها وعملياتها بفعالية. فإذا كان ثمة تعلق بالمنظمة، مثلما هي حال الولايات المتحدة، فلا ينبغي التستر وراء المشاكل بل يجب عقد النية على معالجتها. ولا يجب أن ننسى أبدا أن مال المساهمين هو الذي يستخدم لدفع فواتير الحساب. وأنه من حق هؤلاء إذاً الاطمئنان إلى أن هذا المال ينفق بطريقة رشيدة. وحتى لو كان ما تنقله وسائل الإعلام مضخما أحيانا، فإن حالات الهدر التي لا مبرر لها كثيرة؛ وهي لا تضعف فقط المنظمة بل هي إهانة لألوف من الموظفين المخلصين الذي يعملون في أجهزة الأمم المتحدة. وكثيرون منهم يعرضون حياتهم للخطر، وقد فقد بعضهم حتى حياته.

١٥ - وذكرت أن حكومة الولايات المتحدة على اقتناع بأن منظومة الأمم المتحدة ملأى ببشائر واعدة، ولكنها لن تستطيع تحقيقها إلا على حساب إجراء إصلاح في مجال الإدارة ومجال الميزانية يؤدي، في وقت واحد، إلى تسوية جميع المشاكل الظاهرة، والتزامات الأداء، والرقابة، وتطبيق الأنظمة والمقررات، وإدارة شؤون الموظفين. ويجب الاستفادة من أن كثيرا من الوفود تشارك وجهة النظر هذه كما يشاركها الأمين العام، من أجل الشروع في تنفيذ عملية إصلاح جذرية لا يمكن للأمم المتحدة بدونها، شأنها في ذلك شأن عدد من الأجهزة العامة والخاصة، أن تواجه تحديات القرن الحادي والعشرين. وهذا هو ما تقترحه الولايات المتحدة بتأكيدا على ضرورة إنشاء منصب مستقل لمفتش عام يضطلع بهذه المهام.

١٦ - وصحيح أن تحقيق إدارة جيدة يفترض وجود إمكانية التصرف بموارد كافية، مثلما يروج العديد من الوفود، وأن الولايات المتحدة تدرك أن تأخرها في دفع المستحقات المترتبة عليها في الماضي ترك أثرا سلبيا على فعالية المنظمة. وهي تنوي كذلك دفع ما يزيد على مليار دولار قبل نهاية السنة من مساهماتها في الميزانية العادية وميزانيات عمليات حفظ السلم. بيد أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تقبل، بدون أن يساورها القلق، استمرار تزايد عبء مساهماتها هذه في الوقت الذي تعمل فيه الحكومة جاهدة على تقليص نفقاتها العامة؛ ولذلك ينبغي، على العكس من ذلك، توقع دراستها للنفقات المتصلة بميزانية الأمم المتحدة بالدقة ذاتها التي تدرس بها سواها من الميزانيات.

١٧ - وتابعت قائلة إن المنظمة تستعيد ثقة الدول الأطراف والاستقرار المالي عن طريق تحسين نظامها الخاص بالمساءلة والرقابة قبل كل شيء. والسؤال المطروح منذ وقت طويل، والذي لم يعد بالإمكان تجنبه

(السيدة ألبرايت، الولايات المتحدة الأمريكية)

هو: إن عمل الأمم المتحدة قد حظي بأهمية أكثر مما ينبغي، وما عادت الموارد المالية وحدها هي المعرضة لمخاطر التبيد وإنما الحياة البشرية أيضا. ولا شك في أن وحدة التفتيش المشتركة ولجنة مراجعي الحسابات قد ألقيا مزيدا من الأضواء على هذه المشاكل، وأن الجمعية العامة وأجهزتها الفرعية طلبت من الأمين العام مرات عديدة جدا أن يعمل على معالجتها - ولكن نتيجة إلحاحها جميعا كانت مخيبة للآمال.

١٨ - وأضافت أنه إذا كانت ضرورة الإصلاح في هذا المجال تستحوذ على شبه الاجماع، فما يبقى هو معرفة كيفية الشروع في تحقيقه. فعلى عكس ما يذهب إليه أولئك الذين يعتقدون بأن النظام الحالي بإمكانه أن يعمل على نحو جيد إذا كانت الموارد المتوفرة لها أكثر غزارة، فإن الولايات المتحدة مقتنعة مع وحدة التفتيش المشتركة بأن حل المشكلة يكمن قبل كل شيء في الاستخدام الرشيد للوسائل التي في متناولنا. وتحقيقا لهذا الهدف، ينبغي تحسين ضبط أنشطة الأمم المتحدة ومواردها المالية عن طريق إنشاء آلية مستقلة عن الأمين العام مع إمكانية التعاون الكامل معه. ولهذا السبب فإن الأحكام التي تحكم تعيين المفتش العام ومساءلته قد صيغت بطريقة تحقق استقلال المفتش العام، من جهة، وامتيازات الجمعية العامة، من جهة أخرى، ومسؤولية الأمين العام فيما يتعلق بعمل المنظمة وتطبيق توصيات المفتش العام، من ناحية ثالثة.

١٩ - واستطردت قائلة أن أولى مميزات الآلية الجديدة للضبط ينبغي أن تكون الاستقلالية. ومن ثم، ينبغي العمل على ألا تبقى التوصيات حروفا ميتة، بل يجب ضمان متابعتها بغية تحقيق التطبيق الفعال للتدابير الإصلاحية ومعالجة الأخطاء. وأخيرا، يجب أن يعيد النظام الجديد تجميع جزء كبير من آليات الضبط والتقييم القائمة في ظل سلطة واحدة، تؤدي الحساب بصورة مستقلة إلى الأمين العام وإلى الجمعية العامة.

٢٠ - وأوضحت أن عددا كبيرا من البلدان تتمتع بأنظمة مستقلة لدراسة برامج الدولة ومالياتها، وتؤدي الحساب في الوقت نفسه إلى السلطات التنفيذية وإلى السلطة التشريعية، وغالبا ما تدعى إلى ذلك إدارة شؤون التفتيش العامة. وأن الولايات المتحدة، اقتناعا منها بأن الأمم المتحدة بحاجة إلى نظام من هذا النوع، تدعم بشدة المبادرة التي اتخذها الأمين العام بإنشاء مكتب عمليات التفتيش والتحقيق وتجمع فيه آليات الرقابة الداخلية القائمة حاليا. وهي تحيط علما مع الارتياح بأن هذه العملية لا تشكل سوى المرحلة الأولى من مشروع أوسع نطاقا تأمل في أن يتحقق، وهو: إمكانية تكليف المفتش العام المقبل، في مرحلة أولى، مهمة الاشراف على جميع البرامج المتصلة بالميزانية العادية، وعلى عمليات حفظ السلم والبرامج الخارجية

(السيدة ألبرايت، الولايات المتحدة الأمريكية)

عن الميزانية، وبعد ذلك جميع أجهزة وجميع برامج الأمم المتحدة. ومثلما أكد الرئيس كلنتون عندما تحدث أمام الجمعية العامة، فإنه من الملح إنشاء مفتشية عامة تتمتع بصلاحيات واسعة.

٢١ - وأعلنت أن الوفد الأمريكي، مدفوعاً بهذه الروحانية، وبعد التشاور مع عدد كبير من الدول الأعضاء، صاغ اقتراحاً يمكن أن تساعد أحكامه على تحديد السلطة المستقلة الرفيعة المستوى التي يرغب الأمين العام في إنشائها. ويطلب الوفد من رئيس اللجنة تنظيم عقد مشاورات غير رسمية لمناقشته بغية إمكانية التوصل، إذا كان ذلك ممكناً قبل نهاية الدورة العادية، إلى وضع مشروع قرار بشأن هذه المسألة.

٢٢ - وتؤكد السيدة ألبرايت على أن الأمر لا يتعلق بوضع العراقيل في وجه سير برامج المنظمة أو في حياة الموظفين المهنية، بل على العكس، العمل على تحقيق استخدام أفضل لموارد المنظمة، عن طريق إجراء مزيد من المشاورات مع الموظفين. والاستفادة من أفكارهم ومساعدة الأمين العام على إيجاد طرق جديدة لحل مشاكل المنظمة.

٢٣ - وفيما يتعلق بمسألة الاختلاسات، فإن الوفد الأمريكي يرى وجوب اتخاذ تدابير حازمة لحماية أولئك الذين يقرعون جرس الإنذار، وضمان احترام حقوق الموظفين الذين هم رهن التحقيق. وينبغي فضلاً عن ذلك البت بسرعة في حالات الاختلاس المعترف بها، مما لا يسمح بإجراءات الاستئناف الحالية، التي هي باهظة وغير فعالة.

٢٤ - وختمت بيانها قائلة إن من المؤكد أن إنشاء إدارة عامة لشؤون التفتيش لا يؤدي وحده إلى تسوية جميع المشاكل. وأن الوفد الأمريكي وزّع موجزاً لبعض المقترحات الأخرى التي يمكن الأخذ بها في إطار تحقيق إصلاح أكثر شمولية. وهو يأمل في أن تدرس أفكاره وأن تقابل مع سواها من أفكار الوفود الأخرى حتى تتمكن اللجنة، قبل نهاية الدورة الجارية، من اعتماد سلسلة من الإصلاحات الشاملة والمتماسكة.

٢٥ - السيد ماركر (باكستان): قال إنه يدرك أن على المنظمة أن تعيد النظر في طرق عملها والتخلي عن بعض الهياكل الوظيفية التي باتت غير منتجة، ولا سيما في إطار القيود المفروضة على الميزانية. بيد أنه لا ينبغي أن تتحول عملية إعادة التشكيل إلى عملية دائمة. وقبل الشروع في إجراء أية تغييرات جديدة، ينبغي إفساح الوقت اللازم لتطبيق التدابير التي سبق اتخاذها واختبار الهياكل الجديدة.

(السيد ماركر، باكستان)

٢٦ - وذكر أنه ينبغي لكل عملية تشكيل بنية جديدة، أيضا، أن تحترم بعض المبادئ الأساسية؛ وهكذا، فإن عليها أن تستجيب لولايات محددة صادرة عن أجهزة حكومية دولية وأن تكون متوافقة على نحو تام مع أهداف الميثاق.

٢٧ - ولكن للأسف، يبدو أن بعض المقررات المتخذة من دون مشاورات حكومية دولية جديدة بشأن الاتجاه العام لإعادة تشكيل البنية تضع المنظمة في توازن غير مستقر يشكل مصدرا لعدم الرضى بالنسبة لبعض قطاعات الأمانة العامة. وفي هذا الصدد، فقد استمع الوفد الباكستاني باهتمام بالغ إلى بيان ممثلة الولايات المتحدة، وسيدرس بعناية الاقتراحات المدرجة في وثيقة العمل التي وزعها هذا الوفد.

٢٨ - وأعلن بأن بعض الدول الأعضاء مستاءة لعدم توافر الموارد الكافية المخصصة للقطاع الاقتصادي والاجتماعي للمنظمة في تقديرات الميزانية لفترة السنتين الماليتين ١٩٩٤-١٩٩٥. وعلق على ذلك قائلا إنه لا يجب تغيير أوليات متفق عليها على المستوى الحكومي الدولي وإعطاء الأفضلية لبعض مجالات من الأنشطة على حساب مجالات أخرى تعتبرها غالبية الدول الأعضاء ذات أولوية.

٢٩ - وأعرب عن ارتياح باكستان لإنشاء ثلاث إدارات جديدة ذات اختصاص في المسائل الاقتصادية والاجتماعية. فالأمر هنا يتعلق بخطوة تسير في الاتجاه الصحيح، ولكن بشرط العمل في جميع الأحوال على إقامة تنسيق وثيق فيما بينها.

٣٠ - وانتقل السيد ماركر إلى مسألة اللجان الإقليمية، فأشار إلى أن مهمتها تتناول تحليل وتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية، وأنه لا مجال للبحث في أمر تحويلها إلى نماذج للأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي. كما أنه لا مجال للبحث في أمر تحويلها إلى ذراع تنفيذية للأمم المتحدة في مجال التنمية، الذي هو دور يقع على عاتق المؤسسات المتخصصة، وبصورة متزايدة، على عاتق المنظمات غير الحكومية. فاللجان الإقليمية يجب، بالأحرى، أن تصبح "مراكز متفوقة" متخصصة في التحليل النظامي لاتجاهات وتوقعات الاقتصاديات الكلية الإقليمية.

٣١ - وفيما يتعلق بتحقيق اللامركزية في الوظائف بين المقر، والمراكز الإقليمية والمكاتب الخارجية، ينبغي أن يمر ذلك عبر إنشاء "مؤهلات" ضرورية على هذه الأصعدة الثلاثة. وينبغي أن يكون أيضا فرصة لتحويل مدراء البرامج السلطة اللازمة لوضع البرامج على صعيد البلدان.

(السيد ماركر، باكستان)

٣٢ - إن أنشطة الأمم المتحدة في مجال التجارة والتمويل الدولي ينبغي أن تحظى بهيكل إدارية واعتمادات مالية تكون على مستوى الدور المهم الذي ينبغي أن تضطلع به في هذا المجال.

٣٣ - ومضى قائلا إن تخطيط البرامج هو عامل جوهري لتحقيق الانسجام بين الولايات الحكومية الدولية التي تنفذها مختلف المؤسسات، وهنا تكمن أهمية الخطة المتوسطة الأجل، بحيث أنه إذا كان لا بد من تعديل عرض هذه الخطة الأخيرة، فيجب أن يتم ذلك بكثير من التعقل وفي إطار حكومي دولي.

٣٤ - وأعلن أن باكستان تؤيد توصيات "برنامج للسلم" المتعلقة بدور الأمم المتحدة فيما يتصل بالدبلوماسية الوقائية، وبإعادة توطيد السلم والحفاظ على السلم. وبالطبع، فإن الميثاق يولي تسوية النزاعات أولوية عظمى. ولا يقل عن ذلك صحة القول إن أكثر التهديدات خطورة على السلم تخطط على الصعيد الإقليمي. وكذلك يتخذ سباق التسليح بعدا إقليميا متزايدا مما يفرض على الأمم المتحدة وجوب الخوض بتصميم في مسائل الأمن الإقليمي.

٣٥ - وأعلن أيضا أن حقوق الإنسان، بالنسبة لباكستان، غير قابلة للتجزئة ومتراصة، ومن الضروري العمل على تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما حق تقرير المصير والحق في التنمية، في العالم أجمع. وفي هذا الصدد، تعلق باكستان أهمية كبيرة على مركز حقوق الإنسان وهي مهتمة عن قرب بالآليات الجديدة المقترحة في هذا المجال.

٣٦ - وفيما يتعلق بفعالية ضبط المنظمة، يترتب على الدول الأعضاء أن تشرف عن كثب على الطريقة التي يتم فيها تنفيذ الولايات الحكومية الدولية. ومن أجل تيسير هذا الاشراف، يمكن تعزيز الالتزام بمساءلة مدراء البرامج. وأعلن في هذا الصدد، أن الوفد الباكستاني يحيط علما بالعزم الذي أبداه الأمين العام في تقريره A/48/452 على إجراء استعراض شامل لمسؤوليات وواجبات الموظفين على جميع المستويات في الهرم الوظيفي.

٣٧ - السيد دينيكو (الاتحاد الروسي): أعرب عن أسفه لأن تقرير الأمين العام عن إعادة تشكيل بنية الأمانة العامة وعن كفاءتها (A/48/428) هو وصفي أكثر من كونه تحليليا وأن المعلومات التي يتضمنها لا تسمح بتحليل الأثر الذي ستركه إعادة تشكيل بنية الأمانة على البرامج، مع أن هذا كان أحد أهداف قرار الجمعية العامة ٢١٢/٤٧.

(السيد دينيكو، الاتحاد الروسي)

٣٨ - وفيما يتعلق بإصلاح الإدارة، قال إن الوفد الروسي يدعم الاقتراح - والذي كررته الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية - إنشاء إدارة عامة لشؤون التفتيش. وأعرب عن أمل هذا الوفد في أن تستطيع الدول الأعضاء الاتفاق على تحديد مكان هذا الكيان في المستقبل في نطاق الخطة العضوية الحالية وعلى روابطها بأجهزة الرقابة الحكومية الدولية.

٣٩ - وفيما يتعلق بما يعتبر النموذج لطريقة العرض الجديدة للخطة المتوسطة الأجل، يحرص الوفد الروسي على التأكيد على وضوح اقتضاب التقرير المقدم بشأن هذه المسألة (A/48/277)، وهما مزيّتان يعزوهما، على الأقل جزئياً، إلى الحلقة الدراسية التي عقدت في نيسان/أبريل ١٩٩٣ لمناقشة هذه المسألة. وهذه الحلقة الدراسية هي مثال ممتاز لما يؤتیه تضافر الجهود بين الأمين العام والدول الأعضاء من ثمار جيدة، وهو تضافر ينبغي أن يصبح القاعدة. إلا أن الوفد الروسي يشعر بخيبة الأمل لأنه يجب الانتظار سنة أخرى بغية مناقشة مسألة الشكل الجديد لكيفية عرض الخطة المتوسطة الأجل.

٤٠ - واستطرد قائلاً إنه إذا كان صحيحاً أن الخطة المتوسطة الأجل، بصيغتها الحالية، هي مثال فاضح لتبذير الموارد، فهذا لا يعني أنه بالإمكان الاستغناء عن كل عمليات التخطيط. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الخطة هي أيضاً أداة للمراقبة لا يمكن الاستغناء عنها في تنفيذ الولايات التي منحتها الأجهزة المتداولة.

٤١ - وأعلن أن الوفد الروسي يؤيد فكرة الوثيقة المعنونة "المنظورات" التي، وفقاً للوثيقة A/48/277، تتضمن تحليلاً للمشاكل والاتجاهات التي تستحق أن تستحوذ على انتباه المجتمع الدولي لفترة تتراوح بين أربعة إلى ستة أعوام وأن تمدد أولويات المنظمة. واستناداً إلى هذا المنظور، يمكن إعداد وثيقة ثانية تقتصر على إعطاء قائمة بالبرامج الكبرى، والبرامج والبرامج الفرعية وتتضمن توجيهات من أجل تقييم إعداد وتنفيذ الميزانيات البرنامجية.

٤٢ - وتناول في ختام بيانه مسألة مسؤولية والتزام أداء مديري برامج الأمم المتحدة، فأعلن أن الوفد الروسي يؤيد بدون تحفظ استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق.

٤٣ - السيد زاهد (المغرب): قال إن وفد المغرب يرى، مثل لجنة البرنامج والتنسيق، أن تقرير الأمين العام حول إعادة تشكيل بنية الأمانة العامة وكفاءتها (A/48/428) هو تقرير يعني بالوصف أكثر من عنايته بالتحليل ولا يتوافق مع ما طلبته الجمعية العامة. ولذلك فهو يعرب عن اغتباطه لأن اللجنة قد التمسست

(السيد زاهد، المغرب)

من الأمين العام أن يضع تقريراً، لتقديمه في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، يعرض فيه الآثار المترتبة على تدابير إعادة تشكيل البنية في البرامج.

٤٤ - وأضاف قائلاً إن المغرب يرى أن اهتمام الأمين العام بإنشاء مكتب لعمليات التفتيش والتحقيق والاقتراح الذي قدمته ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن إنشاء إدارة عامة لشؤون التفتيش يستحقان أن يكونا موضع دراسة جادة من جانب اللجنة الخامسة، لأنهما يسيران في اتجاه البحث في أمر تحقيق زيادة كفاءة الأمم المتحدة.

٤٥ - وأشار إلى أن الأمين العام، في تقريره عن النهج الجديد الممكن اتباعه في تخطيط البرامج (A/48/277)، يعترف بأن كفاءة النظام المالي لتخطيط البرامج غدت موضع شكوك من جانب الأمانة وكذلك من جانب الدول الأعضاء. ولذلك هو يقترح استبدال تقديم الخطة المتوسطة الأجل بوثيقة عن السياسة العامة معنونة "المنظورات"، واستبدال الخطة نفسها ببرنامج عمل. وقال إن الوفد المغربي يرفض الاقتراح الوارد في الفقرة ١٥ من التقرير الذي يقضي بأن تحت الوثيقة "المنظورات" الدول الأعضاء على البحث عن حلول لمشاكل المستقبل وتحدياته. وفي الواقع، فإنه لا ينبغي للمنظمة أن تخوض مجال البحث عن حلول للمشكلات والتحديات المحتملة، لئلا تبتعد عن الواقع.

٤٦ - وفيما يتعلق بفكرة استبدال الخطة المتوسطة الأجل ببرنامج عمل متوسط الأجل، يرى وفد المغرب أنها فكرة مثيرة جداً للاهتمام ولكنها تستلزم دراسة أكثر تعمقا. وينطبق ذلك أيضاً على الفكرة التي ينبغي للمؤسسات المتخصصة، بموجبها، أن تضطلع بدور رئيسي في اعتماد برنامج العمل (الفقرة ٢٥)، كما ينطبق على الاقتراح القاضي بمراعاة الأنشطة الخارجة عن الميزانيات، وعلى وضع الأولويات.

٤٧ - السيد محمد (قطر): قال إنه يعتبر إسهام أعضاء وحدة التفتيش المشتركة في الجهود الرامية إلى إصلاح المنظمة بالعمل على ترشيد أعمالها وتعزيز كفاءة أداؤها الإداري والمالي أمراً مفيداً للغاية. فالأمم المتحدة، كأى منظمة من صنع البشر، يترتب عليها إنشاء آليات للرقابة تسمح لها بتحسين أداء برامجها، وتخفيض نفقاتها، وتحقيق وفورات مالية ورفع معنويات موظفيها. وتستحق آليات الرقابة والاقتصاد في النفقات، اليوم، ليست فقط التوحيد والاندماج، بل أيضاً التكيف مع المتغيرات الجارية في العالم وفي داخل نطاق المنظمة.

(السيد محمد، قطر)

٤٨ - وأوضح أن من شأن إجراء دراسة متروية لتقرير وحدة التفتيش المشتركة أن تكشف النقاب عن حدوث تطور إيجابي يتمثل في أن وحدة التفتيش المشتركة قررت، في الواقع أن يركز برنامج عملها، في المستقبل، على المسائل ذات الأولوية، مثل مسائل الإدارة والميزانية، والمسائل المتعلقة بالإدارة التنفيذية، والأنشطة التنفيذية للتنمية، وحفظ السلم والمساعدة الإنسانية، وفقا للقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتيها السادسة والأربعين، والسابعة والأربعين.

٤٩ - وأعلن السيد محمد أن وفد قطر يرى، في ظل هذه الظروف، وجوب تعزيز وحدة التفتيش المشتركة بشتى السبل لتمكينها من أداء المهمات الموكولة إليها بموجب المادتين ٥ و ٦ من نظامها الأساسي. وأوضح أن استقلالها يجب أن يمكنها من الإسهام بقوة في تحسين كفاءة الأداء الإداري والمالي للمنظمة. وتكفي الإشارة في هذا الصدد، وفقا للحسابات التي ذكرها رئيس الوحدة، إلى أن تطبيق توصيات وحدة التفتيش المشتركة قد سمح بتحقيق وفورات في التكاليف بلغت ٧٥ مليون دولارا عن الفترة المستعرضة. وأعلن أيضا أن وفد قطر، من جانبه، يؤيد جميع التوصيات الواردة في التقارير التي قدمتها الوحدة إلى الدورتين السادسة والأربعين والسابعة والأربعين، خصوصا ما يتعلق منها بالمساءلة والإشراف، وبترشيد عمليات حفظ السلم، ومراقبة الوثائق والحد منها.

٥٠ - السيد أوادي (كينيا): قال، معلقا على تقرير الأمين العام عن إعادة تشكيل بنية الأمانة العامة وكفاءتها (A/48/428)، إنه يخشى أن تكون الأمم المتحدة تتشدد بصورة متزايدة على حفظ السلم والأمن الدوليين وحقوق الإنسان، على حساب المسائل الاجتماعية - الاقتصادية. فقد أخذنا من التاريخ درساً بأنه لا يمكن الحصول على السلم والأمن الدوليين ولا على احترام حقوق الإنسان في أي مكان يخيم فيه البؤس. وعلى العكس من ذلك، فإن البلدان التي تتمتع ببعض التقدم الاجتماعي - الاقتصادي تتمتع باستقرار سياسي أكبر. فعلى المجتمع الدولي إذا أن يولي مسائل التنمية الأولوية نفسها التي يوليها لمسائل حفظ السلم والمساعدة الإنسانية، وعلى أن تلقى هذه الأولوية ترجمة لها في ميزانية الأمم المتحدة.

٥١ - وانتقل إلى مسألة تمس كينيا بصورة خاصة، فأشار إلى إعلان الأمين العام الذي يقضي بأن تتمثل استراتيجيته، بشكل أساسي، في موضوع الإدارة بضمان توزيع أكثر رشادا للمسؤوليات بين المقر ومراكز الأمم المتحدة في جنيف، ونيروبي، وفيينا، وكذلك بين الهياكل العالمية، والإقليمية والمحلية. وأعرب عن أمل الوفد الكيني في أن يتحقق هذا "التوزيع الأكثر رشادا" إما على شكل أنشطة، بما فيها المؤتمرات، أو على شكل اعتمادات مالية. ونظرا لأن نيروبي هي المدينة الوحيدة في العالم الثالث التي تتمتع بمزية كونها مركز الأمم المتحدة، ومقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، فهي تستحق أن تحصل على زيادة في تخصيص الاعتمادات والموظفين.

(السيد أوادي، كينيا)

٥٢ - وقال إن الوفد الكيني يلاحظ، بامتناع، أن الأمين العام يقترح، في برنامجهِ لإعادة التنظيم، وضع برنامجي الأمم المتحدة للبيئة والموئل "تحت إدارة مشتركة". وترى كينيا في الواقع أنه ينبغي لهاتين المنظميتين أن يحتفظا بهوية مستقلة. ويحسن الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن الجمعية العامة قد استعرضت هذه المسألة في دورتها الأخيرة وطلبت إلى الأمين العام أن يسمي مديرا تنفيذا لبرنامج الموئل. ويسر الوفد الكيني أن يرى أن الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ تضع في اعتبارها هذا الطلب، ولكنه يشجب أن يستغرق تعيين مدير للبرنامج وقتا طويلا إلى هذا الحد.

٥٣ - واختتم بيانه قائلا إن كينيا تؤيد تعزيز مركز حقوق الإنسان. وترى وجوب تمويل المركز على نحو كاف يسمح له بالاضطلاع بولايته، وخصوصا العمل على تحقيق احترام الحق في التنمية، الذي اعترف به المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان عام ١٩٩٣، بوصفه أحد حقوق الإنسان.

البند ١٢٥ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة (تابع) (A/46/34، A/47/34، A/47/755، A/48/34، A/48/129، و A/48/383، A/47/669، و A/48/83، و Add.1؛ A/C.5/45/75 و A/C.5/46/17)

٥٤ - السيدة روثيذر (النمسا): قالت، في معرض إشارتها إلى أن وحدة التفتيش المشتركة هي في الوقت الحاضر الجهاز الوحيد الذي يكفل الرقابة الخارجية الشاملة على مستوى منظومة الأمم المتحدة، وأن تعزيز هيكل هذه الوحدة قد بات أمرا ملحا. وذكرت أن وفدها يرى في الواقع أن من المستصوب توحيد الآليات القائمة بدلا من إيجاد آليات جديدة. وهو يود تهنئة الوحدة المشتركة على مبادراتها الأخيرة التي ستمكنها من التكيف مع تطور احتياجات الدول الأعضاء وتلبية رغباتها. وفي هذا الصدد يشير الوفد بارتياح إلى أن وحدة التفتيش المشتركة عاقدة العزم على زيادة اهتمامها بمسائل الإدارة العملية، والميزانية والإدارة، وعلى تركيز أنشطتها المعنية بشؤون التفتيش، والتحقيق والتقييم في قطاعات أربعة مستقلة، وهي مشاكل التنظيم، والميزانية والإدارة، والأنشطة التنفيذية للتنمية، وحفظ السلم، والمساعدة الإنسانية.

٥٥ - وذكرت أن التغييرات التي أدخلت تنفيذا لقرارات الجمعية العامة الأخيرة، كزيادة عدد التقارير، والعزم على تكييف برنامج العمل مع أولويات الدول الأعضاء والرغبة التي أعرب عنها بعض المفتشين بإعادة أنشطة التفتيش، إنما هي خطوات في الاتجاه الصحيح. وقالت إنه ينبغي للوحدة المشتركة، بغية تحقيق استجابة أفضل لاحتمية تحسين التنظيم والاستخدام الأكثر رشادا للموارد من جانب المنظمات المشتركة، أن تضع في اعتبارها الوفورات التي يجب أو يمكن تحقيقها في أبواب النفقات عندما تضع برنامج عملها وتقوم بتنفيذه. ويمكن للوحدة أن تضاعف آثار أنشطتها عن طريق اعتمادها لتوصيات أكثر تحديدا وتوجيها نحو التنفيذ العملي.

(السيدة روثيذر، النمسا)

٥٦ - وأوضحت أنه إذا كان المطلوب أن تعمل وحدة التفتيش المشتركة بأقصى طاقتها في إطار ولايتها، فإنه ينبغي أيضا للمنظمات المشتركة أن تبذل جهدا مماثلا لكي تنشر ملاحظاتها بشأن التقارير التي تعنيها في الوقت المطلوب. ومن المستحسن، في هذا السياق، السهر أيضا، على تطبيق توصيات وحدة التفتيش المشتركة بدون إبطاء بعد أن تكون قد حازت على موافقة الأجهزة الإدارية.

٥٧ - وأضافت، أن وفد النمسا يرغب، فضلا عن ذلك، بمعرفة المبلغ التقريبي للوفورات الناتجة عن تنفيذ مختلف توصيات وحدة التفتيش المشتركة. لأن من شأن هذه الأرقام، التي يمكن أن ترد في تقريرها السنوي، أن تساعد على تقييم المغزى العملي لاقتراحاتها.

٥٨ - واستطردت قائلة إن الإصلاح الحالي الذي تضطلع به وحدة التفتيش المشتركة يستلزم دعما تكميليا، ليس فقط من جانب أمانات المنظمات المشتركة، بل أيضا من جانب الدول الأعضاء التي يترتب عليها أن تكرر من الوقت والعناية ما يكفي لتحليل استنتاجاتها. وتستطيع الجمعية العامة بالطبع، عن طريق اعتماد نهج جديد إزاء الوحدة المشتركة، أن تسهم في تحقيق التعزيز المرتجى.

٥٩ - وأعلنت في ختام بيانها أن الوفد النمساوي يرى أن تقارير وحدة التفتيش المشتركة عن الإجراءات التي تطبقها الأمانة العامة للأمم المتحدة في موضوع المساءلة والإشراف وعن كفاءة بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلم والبعثات ذات الصلة (العنصر المدني) هي ذات منفعة كبيرة بالنسبة لأعمال الجمعية العامة. وإن هذا التقرير الأخير، على الخصوص، يتضمن نظرة شاملة لعملية التخطيط وإدارة عمليات حفظ السلم وتوظيف الموظفين الملائمين.

٦٠ - السيد خاني (الجزائر): أكد من جديد دعم وفده لوحدة التفتيش المشتركة بوصفها جهازا رئيسيا للرقابة، وأعلن دعمه الكامل لتعزيز آلية الحوار هذه. وقال إن وحدة التفتيش المشتركة تحوز على عدد من الأوراق الراجعة ويستحسن منحها الوسائل اللازمة للاستفادة منها. فهي، بالإضافة إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، الجهاز الوحيد من بين جميع أجهزة الإشراف الذي يتمتع بصلاحيات الإشراف على أعمال المؤسسات الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة وعلى عمل هذه المنظومة. وهي تمثل مركزا فريدا للإشراف يمكنها من بحث استعراض ومقارنة أعمال الوظائف الإدارية الرئيسية واستخلاص توصيات من هذا البحث المقارن ذات منفعة عامة للإدارة والمالية. وذكر أن استقلال وحدة التفتيش المشتركة إزاء المسؤولين في المؤسسات وصفاتها التمثيلية الواسعة هما وسيلتان أخريان مهمتان من وسائل النجاح.

(السيد خاني، الجزائر)

٦١ - وأضاف قائلاً إنه من المفيد تشجيع التغييرات الإيجابية التي حصلت مؤخراً، وهي التحسين المتزايد لنوعية التقارير، والزيادة في البعد الجماعي الذي ظهر في أعمال وحدة التفتيش المشتركة، والرغبة في وضع برنامج عمل يكون أكثر استحوذاً على اهتمام الدول الأعضاء، التي هي مدعوة، من جهتها، إلى توفير الوسائل اللازمة لوحدة التفتيش المشتركة لتمكينها من تحقيق مهماتها، كما يترتب على المؤسسات المشتركة أن تثبت تمتعها بروحية تعاونية أكثر اتساعاً.

٦٢ - وأوضح أن أعمال وحدة التفتيش المشتركة بشأن اشتراك العنصر المدني في عمليات حفظ السلم، والمساءلة عن الأداء وشبكة المكتبات المتكاملة تدل كلها على اهتمامها الأكيد بتحقيق كفاءة أداء المنظمة. وأعرب عن أمله في أن يوضع التقرير المتعلق بالوفورات في الانفاق الناجمة عن تطبيق توصياتها تحت تصرف الوفود قريباً جداً. ويمكن أن يكون استعراض الوحدة المشتركة حاسماً بالنسبة لمتابعة التوصيات الأخرى. واختتم بيانه قائلاً إن مهام التفتيش والتحقيق لا ينبغي أن تفقد بأي حال من الأحوال مكانها في حلبة الدراسات والبحوث.

٦٣ - السيدة دايس (رئيسة وحدة التفتيش المشتركة): أشارت إلى أن المناخ الذي جرت فيه المناقشات المكرسة لتقارير وحدة التفتيش المشتركة في الدورتين السادسة والأربعين والسابعة والأربعين للجمعية العامة لم تكن مشجعة وأن اللجنة الخامسة، لأسباب شتى، لم تستطع استعراض هذه التقارير بكامل العناية المطلوبة. ومثلما أكد عدد من الممثلين أثناء النقاش الحالي، فإن وحدة التفتيش المشتركة قد عدلت موقفها ووتيرة عملها العامة. وقد درست بكل عناية وجهات النظر والاقتراحات البناءة التي صيغت، ولا سيما خلال الدورتين الأخيرتين للجنة الخامسة، ووضعتها في اعتبارها. واستوحت وحدة التفتيش المشتركة بصورة خاصة من التوصيات الأخيرة التي قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، والقرارات والمقرارات التي أقرتها الجمعية العامة مؤخراً بشأنها، والرغبات التي أعربت عنها المنظمات المشتركة بغية وضع برنامج عملها، والتقارير المعنية بمسائل خاصة. وقالت إن ما أغدقته وفود اللجنة الخامسة، في هذه الدورة، من مديح للجهود التي يبذلها المفتشون والأعمال الممتازة التي أنجزوها، هي مصدر تشجيع لوحدة التفتيش المشتركة ولكنها أيضاً مصدر متطلبات جديدة. ولذلك فإن وحدة التفتيش المشتركة مدعوة إلى مزيد من العمل في السنوات القادمة لخدمة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على نحو أفضل.

٦٤ - وأشارت رئيسة وحدة التفتيش المشتركة بارتياح إلى أن بعض تقارير الوحدة قد سبق بحثها في إطار بحث بنود جدول الأعمال المتصلة بها وأنها أثارت ردود فعل إيجابية. وفيما يتعلق بالوفورات في الانفاق التي أمكن تحقيقها بفضل توصيات وحدة التفتيش المشتركة خلال الفترة ١٩٨٥ إلى ١٩٩٢، فقد أبدى وفد الولايات المتحدة رغبته في معرفة الأسس التي بنيت عليها التقديرات. فأوضحت أنه قد سبق أن نشر التقرير الذي يحلل الوفورات في الانفاق الناجمة عن توصيات الوحدة المشتركة في خلال الفترة

(السيدة دايس)

١٩٨٥-١٩٩٢، الذي وقعه الخبير الاستشاري الطويل الباع (السيد سادلر)، باللغة الانكليزية تحت الرمز JIU/REP/1993/7. وبانتظار ترجمته إلى اللغات الرسمية الأخرى، فيجري الآن إعداد النص الأصلي ليكون في متناول جميع الوفود.

٦٥ - وذكرت أن الوفد البولوني تكلم، بصفة خاصة، عن اختيار المفتشين وتعيينهم، وعن ضرورة تنظيم جلسة استماع علنية في اللجنة الخامسة للمرشحين المتوقعين. فأوضحت أن الأمر يتعلق هنا بمسألة سياسة عامة مرتبطة حصراً باختصاص الجمعية العامة. ومهما يكن الأمر، فإن التكوين الحالي لوحدة التفتيش المشتركة يدعو إلى الارتياح ويتفق مع أحكام المادة ٢ من نظامها الأساسي.

٦٦ - وتابعت بيانها قائلة إن الوفد الكندي قدم اقتراحين مهمين جداً وبناءين: يتعلق أحدهما بالاشتراك مع الأمانة العامة للأمم المتحدة في وضع نظام لتحديد الموظفين، بما فيها الوظائف العليا، ويتعلق الاقتراح الثاني بتحليل التكاليف/المنافع المتعلقة بمختلف الإجراءات المتوخاة بشأن اختيار الموظفين المدنيين لعمليات حفظ السلم (المسؤولين عن تنظيم بطاقات الهويات، متطوعي الأمم المتحدة، المقاولين، وموظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة). وأوضحت أن وحدة التفتيش المشتركة ستستعرض هذه الاقتراحات بكامل العناية المطلوبة.

٦٧ - واسترسلت قائلة إنه تجدر الإشارة إلى أن اللجنة ستتابع في مناسبات أخرى المناقشة بشأن وحدة التفتيش المشتركة عندما تستعرض بعض التقارير التي ستردها عن موضوعات محددة، ولا سيما التقارير المتعلقة بتعيين الموظفين اللازمين لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلم والبعثات المقترنة بها (العنصر المدني) (A/48/421) والإجراءات التي تطبقها الأمانة العامة للأمم المتحدة في موضوع المساءلة والإشراف في الأمانة العامة (A/48/420). وفضلاً عن ذلك، ستواصل وحدة التفتيش المشتركة تلقي جميع مقترحات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي تدعوها إلى إجراء دراسات أو الشروع في تنفيذ عمليات تحقيق في المسائل التي يبدو لها أنها تستحق عناية خاصة.

٦٨ - وأعلنت أن لوحدة التفتيش المشتركة، بوصفها كيانا مستقلاً، يضطلع بمسؤولية التفتيش، والتحقيق والتقييم على صعيد المنظومة بأكملها، دوراً فريداً وتاريخياً يترتب عليها الاضطلاع به. وقالت إنها مقتنعة بأن الوحدة ستسهم بطريقة فعالة، وبصورة رئيسية بفضل توصياتها العملية، في تحقيق وفورات في وجوه الانفاق، وبصورة أكثر شمولاً، في حل أكثر المشاكل إلحاحاً في الوقت الحاضر. وإن موظفي الوحدة، على قلة عددهم قديرون، ولا يألون جهداً في زيادة الشفافية والكفاءة، والفعالية واتباع أفضل الطرق لإنجازها حتى عمليات التنسيق، وتحسين النظام، والتقييم والإشراف داخل نطاق منظومة الأمم المتحدة. ولكي تتمكن الوحدة المشتركة من تحقيق هذه الأهداف، فإنه ينبغي تعزيزها وتزويدها بالموارد البشرية والمادية

(السيدة دايس)

الضرورية. هذه نقطة أشار إليها العديد من الوفود بحق. وفضلا عن ذلك، إن وحدة التفتيش المشتركة عازمة على مواصلة تعاونها الوثيق مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، وبصورة خاصة، مع إدارة شؤون الإدارة والتنظيم. وفي ختام بيانها، كررت رئيسة وحدة التفتيش المشتركة شكرها للوفود للاهتمام الحيوي الذي أظهرته تجاه تقارير الوحدة التي قدمت إليها، وكذلك للتوجيهات الحكيمة التي لم تفتقر إلى تقديمها إلى الوحدة خلال الدورة الحاضرة.

٦٩ - السيدة غواكوشيا (كوبا): أشارت إلى أن وفد كوبا كان قد اقترح أن يدرج في جدول أعمال وحدة التفتيش المشتركة للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ بند عن تقييم السياسات المتعلقة بشؤون التوظيف وتحديد العقود. وفي هذا الصدد، كان وفدها قد ذكر أنه يرغب في أن يتضمن هذا التقييم استعراضا لطرق تطبيق مبدأ التوزيع الجغرافي العادل لجميع الوظائف، بما فيها وظائف الفئات العالية. وكذلك، فإن الوفد الكوبي سأل ممثل الأمانة العامة عن كيفية تطبيق توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تنشيط أمانة وحدة التفتيش المشتركة، وخصوصا التوصيات التي لها صلة بنظام الحواسيب. وأعربت عن أمنيته في أن ترد الإشارة إلى هذا العنصر المحدد.

٧٠ - السيد دوفال (إدارة شؤون الإدارة والتنظيم): قال إن ممثلة كوبا تلمح إلى التوصية الواردة في الفقرة ٤٢ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الدورة السابقة (A/47/755)، الذي ذكرت فيه اللجنة الاستشارية الحاجة إلى استكمال موارد حواسب الوحدة المشتركة ضمن سياق مشروع الميزانية البرنامجية، مراعية في ذلك الزيادة التي يمكن أن تنجم عن ذلك في الانتاجية. وفي الواقع، لم يكن، في بداية عام ١٩٩٢، تحت تصرف الوحدة إلا عدد ضئيل من وظائف عمل الحواسيب. وقد خصصت موارد كبيرة لشراء ١٦ جهاز عمل خلال فترة السنتين المالية الحالية. ومع كل المراعاة للرغبة في تحقيق الوفورات في الانفاق التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية للمسائل الإدارية أثناء استعراضها لجميع ميزانيات الأنشطة الإدارية الممولة بصورة مشتركة من جانب المؤسسات، فقد رئي متابعة تجهيز الوحدة المشتركة بالحواسيب بصورة تدريجية في مشروع الميزانية البرنامجية للسنة المالية لعامي ١٩٩٥-١٩٩٤.

٧١ - وهكذا انتهى النقاش العام المتعلق بالبند ١٢٥ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠